

Distr.: General
28 February 2017
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتونس والجزائر ومصر لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه إعلان تونس لدعم التسوية السياسية في ليبيا، الذي اعتمد في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ في ختام الاجتماع الذي عُقد في تونس العاصمة في ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، بين وزير خارجية تونس والوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ووزير الخارجية المصري (انظر المرفق). ونكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد خالد الحياوي	(توقيع) صبري بوقدوم	(توقيع) عمرو عبد اللطيف أبو العطا
السفير	السفير	السفير
الممثل الدائم لتونس	الممثل الدائم للجزائر	الممثل الدائم لمصر



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للجزائر ومصر وتونس لدى الأمم المتحدة

إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا

تجسيدا للمبادرة السامية التي أعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية التونسية السيد الباجي قايد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا، عقد وزراء خارجية الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية اجتماعا يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ بتونس، بدعوة كريمة من الجمهورية التونسية الشقيقة.

وتقديرا للمجهودات التي بذلتها الجزائر ومصر وتونس للتقريب في وجهات النظر بين مختلف الأطراف الليبية للعودة إلى الحوار لمعالجة المسائل الخلافية التي أعاققت تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، من خلال تنظيم الحوارات والمشاورات واستقبال كافة الأطراف الليبية بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم.

واعتبارا لمكانة ليبيا كدولة جارة وعضو في جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي ولما للشعب الليبي من روابط تاريخية متينة تجمعها بشعوب المنطقة من تواصل وتداخل ومصير مشترك، وانعكاسات حالة عدم الاستقرار في ليبيا على دول الجوار المباشر المتمثلة في فقدان الأمن وتفشي الجريمة العابرة للحدود وأخطرها الإرهاب والهجرة السرية.

وتعبيرا عن الانشغال العميق حيال ما آلت إليه الأوضاع الإنسانية والمعيشية للشعب الليبي نتيجة تعثر المسار السياسي وتداعياته على الوضع الإنساني والخدمات العامة للمواطن الليبي.

ونظرا للضرر البالغ الذي لحق ليبيا من حالة الانفلات وتقدير مصر والجزائر وتونس أن حالة الترقب والجمود لا يمكن أن تستمر وأنه من منطلق واجباتهم التاريخية التحرك بسرعة لدفع الليبيين لتجاوز هذا الانسداد وفتح آفاق جديدة للحل السياسي عبر حوار ليبي - ليبي بإسناد من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تعديلات توافقية للاتفاق السياسي بما يضمن تنفيذه وفقا للأجال المضمنة في إطاره.

وتأكيدا على احترام مبادئ الشرعية الدولية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وخاصة ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالمسألة الليبية ومنها القرار ٢٢٥٩ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المتعلق بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي، باعتباره المرجعية القانونية الدولية للتسوية السياسية في ليبيا والإطار التوافقي للخروج من الأزمة

الليبية. مع التأكيد على دور ومسؤولية منظمة الأمم المتحدة الراعي للحوار السياسي والمعني بمتابعة تنفيذ بنوده وتطبيق مخرجاته.

واعتبارا للدور المحوري لآلية دول حوار ليبيا والأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية.

وأخذاً في الاعتبار المبادئ الرئيسية التي تم التوافق عليها في الاجتماعات الوزارية العشر لدول حوار ليبيا المنعقدة بالقاهرة وأنجمينا والخرطوم والجزائر وتونس ونيامي.

استعرض الوزراء جهود الدول الثلاث للمساهمة في إيجاد حل توافقي بين كافة الأطراف الليبية. بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم واتفقوا على المرتكزات التالية لمبادرة الحل السياسي الشامل في ليبيا:

١ - مواصلة السعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي - الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية من الأمم المتحدة.

٢ - التمسك بسيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، باعتباره إطاراً مرجعياً والاتفاق على مساندة المقترحات التوافقية للأطراف الليبية قصد التوصل إلى صياغات تكميلية وتعديلات تمكن من تطبيقه.

٣ - رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتباره أن التسوية لن تكون إلا بين الليبيين أنفسهم والتأكيد على أن يضم الحوار كافة الأطراف الليبية، مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية.

٤ - العمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي (المجلس الرئاسي، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة). بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي. وفقاً لبنود الاتفاق السياسي الليبي للقيام بدوره الوطني في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة السرية.

٥ - تواصل الدول الثلاث جهودها على المستوى الوزاري في التنسيق فيما بينهم ومع مختلف الأطراف السياسية الليبية لتذليل العقبات القائمة ويتم رفع نتائج الاجتماع الوزاري إلى سيادة الرئيس التونسي السيد الباجي قايد السبسي وفخامة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وفخامة الرئيس المصري السيد عبد الفتاح السيسي، تمهيداً للقمة الثلاثية بالجزائر العاصمة، ويكون "إعلان تونس الوزاري" أرضية لتكثيف وتعزيز الحوار بين الأطراف الليبية في إطار جدول زمني محدد يتم التوافق بشأنه لاحقاً بعد التشاور مع الأطراف الليبية المعنية والأمم المتحدة باعتبارها الراعي الرسمي للاتفاق السياسي الليبي وأي تفاهات جديدة تتعلق بتنقيحات أو تعديلات فيه.

٦ - تقوم الدول الثلاث بشكل مشترك ورسمي بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا باعتباره وثيقة رسمية لدى المنظمات الثلاث.

حرر ووقع بتونس يوم الاثنين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧.

السيد خميس الجهنناوي السيد عبد القادر مساهل السيد سامح شكري

وزير الشؤون الخارجية وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية العربية
للمهورية التونسية
للمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية